بين عبدِ النبي، وشيخ الإسلام

(ومسألةُ حوادثَ لا أوَّلَ لها)

الحَلَقةُ الأولى

==================

أباطيلُ الأستاذِ (مصطفى عبدِ النبيِّ) في حوادثَ لا أوَّلَ لها

وأسمارُ التوقُّفِ في إسلامِ ابنِ تيميَّةَ مالئِ الدنيا وشاغِلِ الناس

حدَّثَني بعضُ أصحابِنا: أن لـ(الأستاذ مصطفى عبد النبي، هداه الله) نشاطًا على مواقعِ التواصُلِ الاجتماعيّ، كثيرٌ منه في نصرةِ قضايا علمِ الكلامِ والسلوكِ، وله مناشيرُ في الردِّ على الشيخِ أحمدَ بنِ عبدِ الحليمِ بنِ عبدِ السلامِ، المعروفِ بابنِ تيميَّةَ، والملقَّبِ بشيخِ الإسلامِ، رحمه الله، ورضي عنه، وكان منها ما لا يُرْتضى ديانةً وعلمًا.

ومِن ذلك: تهوُّرُهُ في قالتِهِ: «**ابنُ تيميَّةَ فيلسوفُ الكراميَّة: أبعدُ ما يكونُ عن السلفيَّة، بل أنا متوقِّفٌ في إسلامِه؛ لِمَا قال في «النبوَّاتِ» ما معناه: «أنه لم يدُلَّ دليلٌ على أن اللهَ خلَقَ شيئًا مِن العدَم»**. **اهـ**. وفي هذا دعاوَى جزافيَّةٌ لا دليلَ عليها، بل التاريخُ وكتبُ الشيخِ ينقُضُها، بل يرُدُّها ولا يَرْتضيها أشدُّ خصومِ الشيخِ قديمًا وحديثًا.

وقد راجَعهُ أقوامٌ مِن إخوانِهِ ومِن خصومِه، ومِن تلك المراجَعاتِ: ما أجاب به أخُونا الصالحُ، العالمُ المفيد، (الشيخ هاني الحاجّ)، في منشورٍ عنونه: «**التكفيرُ في دقيقِ العِلمِ جهلٌ وحماقة، الخَلقُ مِن عدَمٍ محض، التوقُّفُ في إسلامِ شيخِ الإسلام**»، وكان جوابُهُ مختصَرًا، بَيْدَ أنه أجاد فيه وأفادْ، لَمن فَهِمَ المرادْ، وحرَّر موضعَ النزاعْ، في أمرٍ شاع وذاعْ، خاصَّةً إذا استغنى بقليلِ الكلامِ عن كثيرِه، واستدَلَّ بمُحكَمِهِ على متشابِهِه؛ كما قال ابنُ دُرَيدٍ في «**المقصورة**»:

مَنْ لَمْ يَعِظْهُ الدَّهْرُ لَمْ يَنْفَعْهُ مَا   رَاحَ بِهِ الْوَاعِظُ يَوْمًا أَوْ غَدَا
مَنْ لَمْ تُفِدْهُ عِبَرًا أَيَّامُهُ   كَانَ الْعَمَى أَوْلَى بِهِ مِنَ الْهُدَى
مَنْ قَاسَ مَا لَمْ يَرَهُ بِمَا رَأَى   أَرَاهُ مَا يَدْنُو إِلَيْهِ مَا نَأَى

لكنَّ صاحبَنا (الأستاذ مصطفى) لم يَرْعَوِ مما رأى ولا مما لم يَرَ؛ فأبى أن يعُودْ، أو يراجِعَ قولَهُ المنقودْ، ورَكِبَ راسَهْ، وامتطى فاسَهْ، وتأبَّط شرًّا، وجاء شيئًا إِمْرًا؛ فأخَذَ في ردِّ كلامِ (الشيخ هاني الحاجّ)، بحميَّهْ، ودون رَوِيَّهْ، فسطَّر على

عجَلٍ جوابَ الجوابْ، وأتى فيه بما يَشِينُ ويُعابْ؛ فامتلأ جوابُهُ بأغاليطَ عقليَّةٍ ونقليَّهْ، فضلًا عن أخطاءٍ تاريخيَّهْ، وأغلاطٍ لغويَّهْ، وتجاوُزاتٍ أخلاقيَّهْ، لا يقعُ في أقلِّها أقلُّهم، فضلًا عمَّن يزعُمُ -أو يُزعَمُ له- النظَرُ في المعقولِ والمنقول، والمنطوقِ والمسطور.

وأقولُ: لما وقَفَني أخونا (الشيخُ هاني الحاجّ) على مزبورِ الأستاذِ وردودِه، أحفَظَني تهجُّمُهُ على الحقايقْ، وظلمُهُ أن أعلَنَ على الملأِ توقُّفَهُ في إسلامِ حلَّالِ المعضِلاتِ وكشَّافِ المضايقْ، الذي «إن سُمِّيَ المتكلِّمونَ فهو فَرْدُهم، وإليه مَرجِعُهم، وإن لاح ابنُ سِينا يقدُمُ الفلاسفةَ، فلَّسهم وتيَّسهم، وهتَكَ أستارَهم، وكشَفَ عَوَارَهم»؛ كما في بعضِ وصفِ الذهَبيِّ رضي الله عنه له.

فظهَرَ لي: أن أبيِّنَ للأستاذِ ومن أرعى له سمعًا هذه الأغاليطْ؛ رجاءَ توبتِهم وأوبتِهم إلى سواءِ الطريقْ، فأقولُ معتمِدًا على مَن لا حولَ ولا قوَّةَ إلا به:

قال الأستاذ أرشده الله مخاطِبًا (الشيخ هاني الحاجّ):

«هدي أعصابك واشرب كوبا من الشاي الساخن أولا.

٢ -ليست المسألة كبيرة على عقلي ونحو ذلك، وكلامك ضرب من الرمي بالغيب والقول بعماية.

٣ -المقلد من يأخذ قول المجتهد بلا دليل، وهو عندنا أهل السنة لا ينفع في العقايد، فالتقليد لمثلك ممن يعبدون ابن تيمية ويقدمونه على سيدنا رسول الله (وهذا صارخ بجهلك بأصول الغقه ولو من نحو الورقات).

٤ -السدي يقول: بديع السموات والأرض، ابتدعها فخلقها ولم يخلق قبلها شيء فتمثل به.

٥ -انظر كلام الطبري في مقدمات تاريخ الرسل والملوك جيث أبطل ما دندن به ابن تيمية، وصرح بأن الله تعالى كان ولم يكن شيء معه، ثم أبدع العالم.

٦ -وحديث عمران بن حصين: (كان الله ولم يكن شيء معه) طبعا ابن تيمية لا يعجبه هذا الحديث، فتمسك برواية: (كان الله ولم يكن شيء قبله)، وهو ضعيف كما يعلم من تتبع الطرق والروايات؛ إذ روايتنا رواها خمسة عن الأعمش، وأربعة عن ايمسعودي، وما تمسك به ابن تيمية رواه اثنان ففط عن الأعمش، على روايتنا فيها العمل بالروايتين، لأنه إذا لم يكن معه شيء.. لم يكن شيء قبله، بخلاف الرواية الأخرى، ولا يصار للترجيح مع إمكان الجمع، ولو رجحنا فروايتنا أولى.

٧ -ابن حزم حكى الإجماع على أن الله كان ولم يكن شيء معه، وابن تيمية لا يعجبه هذا، لأن يريد أن يكون مع الله مادة قديمة بقدمه تعالى لا أول لها، منه خلق الله سائر الموجودات.

٨ -قال ابن عباس: أول ما خلق الله القلم.

قال مجاهد: أول ما خلق الله الكعبة.

وقال محمد ابن إسحاق: لم يكن قبله شيء لخلقه الخلق وليس معه شيء غيره.

وقال أبو حنيفة: كان الله ولا مكان قبل أن يخلق الخلق.

وقال يزيد بن هارون كما رواه الترمذي وأقره: كان الله وليس معه شيء.

وقال الطحاوي: له معنى الربوبية ولا مربوب، والخالقية ولا مخلوق.

وقال ابن حبان: كان ولا شيء غيره.

وقال ابن بطة: أليس قد كان الله ولا خلق.

وكذا قال الثعلبي والبيهقي وأبو يعلى والواحدي والبغوي وأبو القاسم الأصبهاني.

أما دلالة المعقول (وأشك في فهمك لها) فلأنه إذا قلنا بقدم النوع.. تعين أن يكون فردا خارجيا من أفراد هذا النوع ثبت له القدم.

وإذا قلنا بحوادث مسبوقة بحوادث وهكذا إلى لا نهاية في الماضي.. تعين إما قدم فرد منها وأنه لا أول له، غلم يقع عليه خلق، أو تتناقض.

وبالجملة، فيكفي لبيان تناقضكم أنكم قلتم بحوادث لا أول لها حتى لا تتعطل صفة القدرة، ولم تقولوا بمثل ذلك في الكلام، بل علقتم الأمر على المشيئة.

وأخيرا: سلامًا». **اهـ منشورُ الأستاذِ بعُجَرِهِ وبُجَرِه.**

وأقولُ:

أوَّلًا: أما الأمرُ الأوَّلُ والثاني، فليس لنا فيهما الآنَ كلام!

ثانيًا: قولُ الأستاذِ للشيخ هاني: «**فالتقليد لمثلك ممن يعبدون ابن تيمية ويقدمونه على سيدنا رسول الله؛ وهذا صارخ بجهلك بأصول الغقه ولو من نحو الورقات**»؛ وفيه كما ترى تهوُّرٌ كبير، وإقدامٌ خطير على اتهامِ طائفةٍ مِن طوائفِ أهلِ القبلةِ، وهم أهلُ الحديثِ والسُّنَّةِ، بأنهم: «يعبدون ابن تيمية، ويقدِّمونه على سيدنا رسول الله ﷺ»، وفيه تقحُّمٌ للموبِقاتْ، ألتي يسائِلُهُ عليها ربُّ الأرضِ والسمواتْ؛ فكان الأستاذُ هو الأَوْلى بإعادةِ النظَرِ فيما درَسهُ مِن نحوِ «**الورَقات**»، أو حتى «**جمعِ الجوامعِ**»؛ في أصولِ الفقه، أو أصولِ الدِّين، أو أصولِ السلوك.

ثالثًا: أما قولُهُ: «**إن العقائدَ لا يَنفَعُ فيها التقليدُ عند الأشاعرة**»، فلنترُكْهُ أيضًا إلى نقاشٍ لاحقٍ في حلقةٍ خاصَّةٍ -إن اقتضى المقامُ ذلك، وكان ثَمَّةَ سَعَةٌ مِن الزمان- نبيِّنُ فيها أن الأشاعرةَ مقلِّدون للمعتزِلةِ في قولِهم بوجوبِ النظَرِ، وأن إيجابَ المعتزلةِ للنظَرِ متفرِّعٌ على مذهبِهم في القدَرِ، وقولِهم بخلقِ العبدِ لأفعالِ نفسِه؛ فالعبدُ عندهم مستقِلٌّ بفعلِه، ولا يُثابُ إلا على ما فعَلَهُ، لكنَّ ذلك لا يتجِهُ على مذهبِ الأشاعرةِ في خلق اللهِ لأفعالِ العبادِ، وقولِ جمهورِهم: «إن للعبدِ قدرةً حادثةً غيرَ مؤثِّرةٍ في أفعالِه».

ومرادُهم -أعني: المعتزلةَ والأشاعرةَ- بالنظَرِ: النظَرُ في دليلِ الأعراض؛ فعندهم: لا يُمكِنُ إثباتُ قِدَمِ الصانع، ولا إثباتُ حدوثِ العالَمِ، ولا إثباتُ النبوَّاتِ، إلا بالنظَرِ في دليلِ الأعراضِ هذا، ومضمونُهُ: معرفةُ: «أن ما لا يخلو مِن الحوادثِ فهو حادث»، أو «ما لا يَسبِقُ الحوادثَ فهو حادث»، و«أن القديمَ هو الذي يخلو مِن الأعراضِ والحوادثِ، أو الصفاتِ الفعليَّةِ الاختياريَّةِ لازِمِها ومتعدِّيها»، وأن المعركةَ الكبرى بين الفلاسفةِ والمتكلِّمين وأصحابِ الكتبِ السماويَّةِ مِن أتباعِ الرسُلِ، إنما هي في دليلِ الأعراضِ المذكور.

وراجِعْ في مسألةِ وجوبِ النظَرِ: «**النبوَّات**» (١/ ٢٤٥ وما بعدها، ٢٨٩)، و«**الفِصَلْ، في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَلْ**» (٤/ ٣٥).

رابعًا: أثَرُ السُّدِّيِّ (وورَدَ عن مجاهدٍ أيضًا): «﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [البقرة: ١١٧]: ابتدَعَها فخلَقَها، ولم يخلُقْ قبلَها شيءً يَتمثَّلُ به» -: **جوابُهُ درايةً مِن وجوهٍ؛ ودَعْ عنك النظَرَ في أسانيدِ ذلك:**

١- أن السمواتِ والأرضَ ليستا أوَّلَ المخلوقاتِ بالاتفاق؛ بخلافِ ما ذهب إليه الأستاذُ هنا؛ فقد ظَنَّ أن أثَرَ السُّدِّيِّ يساعِدُهُ على قولِهِ بأوليَّةِ الخلقِ مطلَقًا، ونقضِ كلامِ ابنِ تيميَّةَ في حوادثَ لا أوَّلَ لها به.

٢- أن السمواتِ والأرضَ خُلِقتا مِن مادَّةٍ مخلوقةٍ قبلها؛ وهي الماءُ؛ فإن الأرضَ خَلِقتْ قبل السمواتِ مِن الماءِ الذي تحت العرشِ، المشارِ إليه في قولِهِ تعالى: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾؛ كما في آثارِ بدءِ هذا الخلقِ (العالَمِ الذي نحنُ فيه)، والسمواتُ خَلِقتْ مِن بخارِ الماء؛ حيثُ صَعِدَ هذا البخارُ مِن الماءِ الذي فوق الأرضِ إلى العُلُوِّ؛ فخلَقَ اللهُ منه السماءَ؛ كما قال تعالى: ﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ وَتَجۡعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ١٠ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ١١﴾.

٣- أن الإجماعَ منعقِدٌ على أن أوَّلَ المخلوقاتِ مِن هذا العالَمِ الذي نحنُ فيه (وهو العالَمُ المشهود): ليس السمواتِ والأرضَ (كما في زعمِ صاحبنا هنا)، ولا الملائكةَ، ولا الإنسَ، ولا الجنَّ، بل الناسُ مختلِفون في أوَّلِ المخلوقاتِ مِن

هذا العالَمِ على قولَيْنِ: هل هو العرشُ والماء، أو القلَمُ واللوح؟ هل العرشُ خُلِقَ قبل القلم، أو القلمُ خُلِقَ قبل العرش؟ وقد عقَدَهُ ابنُ القيِّم في «**كافيَتِهِ الشافيةِ**»، فقال:

وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي الْقَلَمِ الَّذِي ... كُتِبَ الْقَضَاءُ بِهِ مِنَ الدَّيَّانِ

هَلْ كَانَ قَبْلَ الْعَرْشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ ... قَوْلَانِ عِنْدَ أَبِي الْعَلَا الْهَمْدَانِي

وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَرْشَ قَبْلُ لِأَنَّهُ ... قَبْلَ الْكِتَابَةِ كَانَ ذَا أَرْكَانِ

وَكِتَابَةُ الْقَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَتْ ... إِيجَادَهُ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ زَمَانِ

لَمَّا بَرَاهُ اللهُ قَالَ اكْتُبْ كَذَا ... فَغَدَا بِأَمْرِ الله ذَا جَرَيَانِ

فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ أَبَدًا إِلَى ... يَوْمِ الْمَعَادِ بِقُدْرَةِ الرَّحْمَنِ

تنبيه: والكلامُ هنا: على أوَّلِ مخلوقٍ مِن العالَمِ المشهودِ، لا على أوَّلِ مخلوقٍ مطلَقًا؛ كما يدُلُّ عليه صدرُ حديثِ عِمْرانَ بن حُصينٍ رضي الله عنه الذي استشهَدَ به الأستاذُ، في قولِهِ: «جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، **وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ؟**»، وغيرُه، أي: أخبِرْنا ما كان أوَّلُ مخلوقٍ مِن هذا العالَمِ الذي نحن فيه.

فكيف تخيَّل (صاحبُنا): أن السُّدِّيَّ، أو مجاهدًا، أو أحدًا مِن السلَفِ، أو مِن أهل العلم مِن المسلِمين: يقولُ: إن أوَّلَ المخلوقاتِ مطلَقًا: السمواتُ والأرض، وإن اللهَ لم يخلُقْ شيئًا مطلَقًا قبل خَلْقِهما، ومِن لازمِ ذلك: أن العرشَ والقلَمَ خُلِقا بعد خلقِهما؟! هذا إحداثُ قولٍ ثالثٍ خرَقَ به الأستاذُ الإجماعَ السابقَ على القولَيْنِ المذكورَيْن، ولا إخالُ أن أحدًا ذهَبَ هذا المذهبَ مِن أهلِ الأديانِ السماويَّةِ جميعِها.

٤ – **فإن قلتَ:** «ما المعنى الصحيحُ لكلامِ السُّدِّيِّ (الذي ذهَلَ عنه صاحبُنا)؟»:

قلتُ: معناه: أن السمواتِ والأرضَ على هذه الهيئةِ والكيفيَّةِ المشهودةِ ليس لهما نظيرٌ سابقٌ يَتمثَّلُ اللهُ به في خلقِهما، أي: يخلُقُهما كخلقِهِ وعلى مثالِه؛ كما أن آدمَ أبدَعهُ اللهُ وخلَقهُ، ولم يخلُقْ مثالًا سابقًا له يَتمثَّلُ به سبحانه في خلقِه.

ولا يعكِّرُ على ذلك: ما نقَلَهُ الأستاذُ عن مجاهدٍ، أنه قال: «أوَّلُ ما خلَقَ اللهُ: الكعبةُ»؛ فقد اقتُطِعَ مِن السياق، أو ساء فهمُ الأستاذِ له؛ فلم يقُلْ مجاهدٌ ذلك على هذا المعنى الذي أراده له الأستاذ؛ بل كلامُ مجاهدٍ ورَدَ في سياقِ الكلامِ على أوَّلِ ما خلَقَ اللهُ مِن الأرضِ: هل هو الكعبةُ أو غيرُها؟ وليس البحثُ في أوَّلِ المخلوقاتِ مطلَقًا، ولا في أوَّلِ ما خلَقَ اللهُ مِن هذا العالَمِ المشهود؛ فالكلامُ إذنْ في الأوَّليَّةِ النسبيَّة، لا الأوليَّةِ المطلَقة، واشتبَهَ هذا الأمرُ على الأستاذ، ولتُنظَرْ كتبُ التفاسيرِ عند قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾:

فانظُرْ –عافاك الله– كيف يرتكِبُ المرءُ العَمايهْ، ويتنكَّبُ طريقَ الهِدايهْ؛ مسائلَ ودلائلَ؟! فليس ثَمَّ نظَرٌ بعقلٍ محضٍ يُرشِدُهْ، ولا بَحْثٌ مستقيمٌ فيما ينقُلُهُ يَهدِيهِ ويسدِّدُهْ!

خامسًا: ما ذكَرهُ الأستاذ في رقم (٥)، إلى (٨)، لا يدُلُّ على أوَّلِ المخلوقاتِ مطلَقًا، ولا يُشكِلُ –الْبَتَّةَ– على مَن قال بدوامِ فاعليَّةِ الربِّ ودوامِ خالقيَّتِه، كيف ودوامُ الفاعليَّةِ أزلًا وأبدًا مِن لوازمِ كمالِ الربِّ تعالى في كلِّ وقتٍ؟! وهو ما يسمِّيهِ علماءُ المعقولِ: «حوادثَ لا أوَّلَ لها»، ويُلزِمون به ابنَ تيميَّةَ في قولِهِ بدوامِ فاعليَّةِ الربِّ تعالى ودوامِ خالقيَّتِه، وقولِهِ بالصفاتِ الاختياريَّةِ، وأنها قديمةُ النوعِ، حادثةُ الأفراد، وقولِهِ بتسلسُلِ جنسِ المخلوقاتِ لا إلى أوَّلٍ؛ تبَعًا لدوامِ خالقيَّةِ الربِّ، وتسلسُلِ فاعليَّتِهِ لا إلى أوَّلٍ.

وفي هذه المسألةِ كتبَ ابنُ تيميَّةَ غيرَ كتابٍ، ومِن أهمِّها: «**شرحُ حديثِ عِمْرانَ**»، و«**مسألةُ حدوثِ العالَمِ**»، و«**قاعدةٌ في أن كلَّ دليلٍ عقليٍّ يحتجُّ به مبتدِعٌ، ففيه دليلٌ على بطلانِ قولِه**»، وموسوعتُهُ: «**النبوَّاتُ**»:

فإن ما صَحَّ مِن الآثارِ المذكورةِ عن السلَفِ: ابنِ عبَّاسٍ وغيرِه، وإجماعَ ابنِ حزمٍ، وما صَحَّ مِن كلامِ أهلِ العلمِ الذين تكثَّر بهم الأستاذ: (الطبَريِّ، ومحمَّدِ بنِ إسحاقَ، وأبي حَنِيفةَ، ويزيدَ بنِ هارونَ، والتِّرمِذيِّ، والطحَاويِّ، وابنِ حِبَّانَ، وابنِ بَطَّةَ، والثعلَبيِّ، والبَيهَقيِّ، وأبي يَعْلى، والواحِديِّ، والبغَويِّ، وأبي القاسمِ الأصبَهانيِّ، وغيرِهم) –: كلُّ هذا لا يعارِضُ ما حرَّره ابنُ تيميَّةَ عقلًا ونقلًا؛ فإن كلَّ ذلك: إنما هو في الكلامِ على أوَّلِ ما خلَقَ اللهُ مِن هذا العالَمِ (العالَمِ المشهود)، وليس عن أوَّلِ مخلوقاتِ الله على الإطلاق؛ كما فَهِمَ الأستاذ (الأوليَّةُ النسبيَّةُ، لا المطلَقة).

فصاحبُنا لم يُنعِمِ النظَرَ في فهمِ ما نقَلَ؛ نظيرَ عدَمِ فحصِهِ مِن قبلُ في أثَرِ السُّدِّيِّ.

فقد فَهِمَ الأستاذُ أن أهلَ العلمِ المذكورين يتكلَّمون عن أوَّلِ مخلوقٍ على الإطلاق، ومع النظَرِ في سباقِ الكلامِ ولَحَاقِهِ، يَظهَرُ لك: أن الكلامَ على أوَّلِ ما خلَقَ اللهُ مِن هذا العالَمِ المشهود؛ وآيةُ ذلك: ما أذكُرُهُ لك في تحليلِ كلمتَيْ: «شيء»، و«معه»، مِن قولِهِ: «لا شيءَ معه»، التي تضمَّنتْها تلك الآثارُ والنقول، وهي التي عوَّل عليها الأستاذُ في إفسادِ القولِ بحوادثَ لا أوَّلَ لها؛ **وذلك كما يلي:**

الكلامُ على ما استدَلَّ به الأستاذُ درايةً:

١ – الكلامُ على المتعلِّقِ؛ وهو لفظةُ: «مَعَهُ»، أو «غيرَهُ»، أو «قبلَهُ» في حديثِ عِمْرانَ، وفي كلامِ الطبَريِّ، وابنِ حزمٍ، وفي الآثارِ والنقولِ التي ركَنَ إليها الأستاذ:

فإن قولَهُ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ**»، وقولَهُ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ**»، وهما الحرفانِ اللذانِ يُنكِرُ الأستاذُ وشيعتُهُ إنكارَ ابنِ تيميَّةَ لهما –: إنما ردَّهما ابنُ تيميَّةَ للصنعةِ الحديثيَّة، لا لمذهبِهِ العقديِّ، أو وجهتِهِ الفلسفيَّةِ كما يحلو

لخصومِهِ أن يدَّعوا؛ فإن الحديثَ مَخرَجُهُ واحد؛ فالشيخُ -زاده الله رِفْعةً- لما صار إلى الترجيحِ لوَحْدةِ المَخرَجِ، رَدَّ المرويَّ بالمعنى إلى المرويِّ باللفظ، ورجَعَ المتشابهَ إلى المحكَمِ الموافِقِ للنصوصِ الأخرى المحكَمةِ؛ وهذا صنيعُ الراسخين في العلم؛ وإلا فالشيخُ يقولُ في مواضعَ كثيرةٍ مِن كُتُبِهِ: «**كان اللهُ ولا شيءَ معه**»، ويقولُ: «**كان اللهُ ولا شيءَ غيرُهُ**»؛ على العمومِ الذي لا تخصيصَ فيه بوجهٍ، كما يقولُ أيضًا: «**كان اللهُ ولا شيءَ قبلَه**»، وهو الذي يَراهُ لفظَ النبيِّ ﷺ في حديثِ عمرانَ؛ وذلك ردًّا إلى المحكَمِ الواردِ في الحديثِ الآخَرِ الذي رواه مسلِمٌ (٢٧١٣)، وغيرُهُ؛ مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»؛ لم يقل ﷺ: أنت الأوَّلُ فلا شيءَ معَك، أو فلا شيءَ غيرُك؛ كما لم يقل: أنت الآخِرُ فلا شيءَ معَك، أو فلا شيءَ غيرُك؛ وحديثُ أبي هُريرةَ هذا ليس فيه تلك الرواياتُ الثلاثُ التي في حديثِ عِمْرانَ؛ حتى يتذرَّعَ بها القومُ؛ فالحمدُ لله:

فمعنى اسمِهِ «الأوَّلِ» كما يُفيدُهُ هذا الحديثُ: هو الذي لا شيءَ قبله، **أي:** هو الذي لم يُسبَقْ بوجودِ غيرِه، ولم يُسبَقْ بعدَمِ نفسِه، بل لم يزَلْ موجودًا، **ومعنى «الآخِرِ»:** هو الذي لا شيءَ بعده، **أي:** هو الذي لم يُلحَقْ بوجودِ غيرِه، ولم يُلحَقْ بعدَمِ نفسِه، بل لم يزَلْ موجودًا، سبحانه وتعالى.

فأين موضعُ الخطإِ (أيها الأستاذ) في كلامِ ابنِ تيميَّة؛ عليه سحائبُ الرحمةِ والغفران؛ أَأَنْ فرَّق بين المختلِفاتِ التي اشتبَهَتْ عليك وعلى القومِ؛ حتى خالوا الاثنَيْنِ واحدًا، واختلَطَ عندهم الجنسُ الكلِّيُّ بالمعيَّنِ الجزئيّ، واشتبَهَ لديهم ما في الأذهانِ بما في الأعيان؟!

وسآتيك بالنصوصِ مِن كتبِهِ التي تدُلُّكَ على أن اللهَ عند الشيخِ ابنِ تيميَّةَ: هو الأوَّلُ وحده، وهو القديمُ وحده، وهو واجبُ الوجودِ لذاتِهِ وحده، وأن كلَّ ما سواه محدَثٌ مخلوقٌ كائنٌ بعد أن لم يكن، وأن اللهَ تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ، وأن قولَ الشيخ: «إن كلَّ مخلوق خُلِقَ مِن مادَّةٍ وفي مدَّةٍ»، لا يعني قولَهُ بأزليَّةِ المادَّةِ في الأعيان، ولا بأنَّ ثَمَّةَ مادَّةً قديمةً قِدَمَ الله، تعالى اللهُ وتقدَّس عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ فإن هذا عينُ القولِ بتعدُّدِ القدماء؛ وهو بهذا المعنى كفرٌ صِرفٌ؛ **فمن ذلك:**

- قولُهُ في «الصفَديَّة» (١/ ١٤): «ولكنَّ الذي نطَقَتْ به الكتبُ والرسُلُ: أن اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ؛ فما سوى اللهِ مِن الأفلاكِ والملائكةِ وغيرِ ذلك: مخلوقٌ ومحدَثٌ، كائنٌ بعد أن لم يكنْ، مسبوقٌ بعدَمِ نفسِه، **وليس مع اللهِ شيءٌ قديمٌ بقِدَمِهِ في العالَمِ -لا أفلاكٌ، ولا ملائكةٌ-** سواءٌ سُمِّيَتْ عقولًا ونفوسًا، أو لم تُسَمَّ».

- **وقولُهُ في «الصفَديَّة» أيضًا (١/ ١٤٦-١٤٧):** «وهذا المقامُ هو مِن الأصولِ العظامْ، ألتي اضطرَبتْ فيها رؤوسُ أهلِ النظَرِ والفلسَفةِ والكلامْ، ومَن سلَكَ الطرُقَ النبويَّةَ السلفيَّةَ، عَلِمَ أن العقلَ الصريحْ، مطابِقٌ للنقلِ الصحيحْ، وقال بمُوجَبِ العقلِ في هذا، وفي هذا، وأثبَتَ ما أثبَتَهُ الرسُلُ: مِن خلقِ السمواتِ والأرضِ في ستَّةِ أيَّامٍ، وأن اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ، وربُّهُ ومليكُه، **ولم يَجعَلْ شيئًا سوى الله قديمًا معه**، بل كلُّ ما سواهُ محدَثٌ كائنٌ بعد أن لم يكنْ».

- **وقولُهُ في «الصفَديَّة» أيضًا** (٢/ ١٢٦-١٢٧): «وأما قِدَمُ نوعِ التأثيرِ، فهذا لا يَنفَعُهم (يعني: الفلاسفةَ) في مطلوبِهم، ولا يَقدَحُ فيما جاءت به الرسُلُ، بل هو دليلٌ على تصديقِ ما جاءت به الرسُلُ، وأن كلَّ ما سوى اللهِ مخلوقٌ محدَثٌ، كائنٌ بعد أن لم يكُنِ؛ **لامتناعِ المؤثِّرِ التامِّ في الأزَلِ لشيءٍ مِن الأشياءِ**؛ لأن كلَّ ما سوى اللهِ ملزومٌ للحدوثِ؛ فوجودُهُ بدون الحوادثِ المقارِنةِ له: مُحالٌ، ووجودُ الحوادثِ عن مؤثِّرٍ تامٍّ يستلزِمُ أثَرَهُ: محالٌ، ووجودُ حادثٍ بعد حادثٍ مِن مؤثِّرٍ تامٍّ: محالٌ؛ فإنه لا يكونُ مؤثِّرًا تامًّا في الشيءِ إلا إذا استعقَبَهُ أثرُهُ، وليس شيءٌ مِن الحوادثِ المتعاقِبةِ يستعقِبُ المؤثِّرَ الأزَليَّ؛ لأنه يقتضي كونَ شيءٍ مِن الحوادثِ المتعاقِبةِ أزَليًّا؛ وهو ممتنِعٌ؛ لأن ما قارَنَ الأزَليَّ، فهو أزَليٌّ، ليس له مبدأٌ محدودٌ حتى يكونَ الشيءُ عَقِبَهُ؛ فلا يكونُ المقارِنُ له إلا أزَليًّا، فإذا كان كلُّ ما سوى الربِّ لا يُوجَدُ إلا مقارِنًا لحادثٍ، ولا يُمكِنُ وجودُ الحوادثِ -لا معيَّنةً، ولا متعاقِبةً- عن مؤثِّرٍ تامٍّ أزَليٍّ، ولا يُمكِنُ شيءٌ مِن العالَمِ إلا مقارِنًا للحادِثِ -: **امتنَعَ وجودُ شيءٍ مِن العالَمِ في الأزَلِ**؛ إذْ وجودُهُ في الأزَلِ ممتنِعٌ بدون الحادثِ، وممتنِعٌ مع الحادث.

ولا يُمكِنُ أن يقالَ: «القولُ في حوادثِهِ المتعاقِبةِ عليه كحرَكاتِ الفلَكِ، كالقولِ في كلماتِ الربِّ المتواليةِ، وأفعالِهِ المتواليةِ»:

لأن الربَّ هو الموجودُ بنفسِه، الواجبُ الوجودِ بنفسِه، الغنيُّ بنفسِه، القيُّومُ بنفسِه؛ فلا يتوقَّفُ قولُهُ وفعلُهُ على غيرِه، ولا يمتنِعُ أن يكونَ فعلُهُ الثاني أو كلامُهُ الثاني مشروطًا بوجودِ الأوَّلِ قبلَهُ؛ إذْ ما يكونُ بذاتِهِ حادثًا شيئًا بعد شيءٍ، يمتنِعُ وجودُهُ كلِّه في الأزَلِ.

وأما ما سواهُ، فهو مفعولٌ مصنوعٌ، مفتقِرٌ مِن كلِّ وجهٍ إلى غيرِه.

فإذا كانت الحوادثُ تقارِنُهُ شيئًا بعد شيءٍ، امتنَعَ أن تصدُرَ عن مؤثِّرٍ تامٍّ أزَليٍّ، وامتنَعَ أن يكونَ المؤثِّرُ التامُّ الأزَليُّ يحدُثُ شيئًا بعد شيءٍ، بل يجبُ أن يقارِنَهُ أثرُهُ، وامتنَعَ أن يكونَ المؤثِّرُ التامُّ الأزَليُّ موجِبًا لذاتِهِ في الأزَلِ، ومقتضِيًا لحوادثِهِ شيئًا بعد شيءٍ؛ لأن حدوثَ الحوادثِ المتواليةِ عن مؤثِّرٍ تامٍّ، باقٍ على حالةٍ واحدةٍ؛ وحينئذٍ: فيجوزُ ترجيحُ القادرِ المختارِ بلا مرجِّحٍ؛ فتبطُلُ حجَّتُهم».

- ويُنظَرُ ردُّهُ على أصحابِ الجوابِ الباهِرِ القائلين بالقدماءِ الأربعةِ مع الله: (الحرنانيِّينَ، وأبي بكرٍ الرازيِّ، وفخرِ الدِّينِ الرازيِّ، والآمِديِّ، والشَّهْرَستانيِّ)، في: «**شرحِ الأصبَهانيَّة**» (ص ٢٧٨- ٢٩٥)، و«**قاعدةٌ في أن كلَّ دليلٍ عقليٍّ يحتجُّ به مبتدِعٌ، ففيه دليلٌ على بطلانِ قولِه**» (ص ٧٤-١٣٤).

- وغيرُ ذلك مِن النصوصِ الواضحةِ الجليَّةِ في هذا المعنى.

- **فعلى ذلك:** فهذا العالَمُ المشهودُ مِن العرشِ إلى الفرشِ، مِن أعلى العالَمِ العلويِّ إلى أسفلِ العالَمِ السفليّ، بل كلُّ ما سوى الله في الوجودِ: حادثٌ مخلوقٌ، مسبوقٌ بغيرِه، كائنٌ بعد أن لم يكن؛ لكنه خُلِقَ مِن مادَّةٍ وجوديَّةٍ حادثةٍ مخلوقةٍ أيضًا سابقةٍ عليه، وأن هذه المادَّةَ بدَوْرِها مخلوقةٌ هي أيضًا مِن مادَّةٍ أخرى وجوديَّةٍ حادثةٍ مخلوقةٍ سابقةٍ عليها،،، وهكذا لا إلى أوَّل، وتسلسُلُ المخلوقاتِ لا يَلزَمُ منه لا قِدَمُ الأعيان، ولا قِدَمُ النوعِ؛ لأن النوعَ مسبوقٌ بخالقِه، وهذا ما يسمِّيهِ أصحابُ المعقولِ: بـ«الحادثِ الذاتيِّ»، فاللهُ وحده هو القديمُ قِدَمًا ذاتيًّا، وجميعُ ما سواهُ حادثٌ حدوثًا ذاتيًّا، وهذا غيرُ القديمِ قِدَمًا زمانيًّا، والحادثِ حدوثًا زمانيًّا:

فإن «الموجوداتِ» أنواعٌ ثلاثةٌ:

أ- قديمٌ قِدَمًا ذاتيًّا وقِدَمًا زمانيًّا؛ وهو اللهُ تعالى وحده.

ب- وحادثٌ حدوثًا ذاتيًّا وحدوثًا زمانيًّا؛ وهو آحادُ المخلوقات.

ج- وحادثٌ حدوثًا ذاتيًّا، قديمٌ قِدَمًا زمانيًّا؛ وهو (جنسُ المخلوقات)؛ فالجنسُ المتعاقِبُ: حادثٌ حدوثًا ذاتيًّا؛ لأنه مسبوقٌ بغيرِه، وهو وجودُ خالقِه، كما أن الجنس المتعاقِبَ قديمٌ قدمًا زمانيًّا؛ لأنه ليس مسبوقًا بعدمِ نفسِهِ؛ لتسلسُلِهِ وتعاقُبِهِ لا إلى أوَّلٍ، وإنما الذي تفرَّد به اللهُ: هو الأوليَّةُ الذاتيَّةُ والقِدَمُ الذاتيُّ، لا الأوَّليَّةُ الزمانيَّةُ والقِدَمُ الزمانيُّ؛ كما في حديثِ أبي هُرَيرةَ عند مسلِمٍ: «**اللَّهُمَّ أَنتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ**»؛ فقال: «**أنت الأوَّلُ فليس قبلك شيءٌ**»، ولم يقل: «أنت الأوَّلُ فلستَ مسبوقًا بعدَمِ نفسِكَ»، وقد تقدَّم الكلامُ عليه قريبًا.

وأقولُ: إنما تسلسَلتِ المخلوقاتُ لا إلى أوَّل، لتسلسُلِ علَّتِها لا إلى أوَّل، وهو تسلسُلُ صفةِ الخلقِ بالفعلِ لا إلى أوَّل، والمعلولُ لا يتخلَّفُ عن علَّتِهِ التامَّة، ويكونُ عَقِبَها.

وسيأتي الكلامُ على ذلك، وعلى أنواعِ القِدَمِ والحدوثِ، مفصَّلًا موثَّقًا في المناقَشةِ العقليَّةِ لما أشار إليه الأستاذُ هنا، في حلقةٍ خاصَّةٍ؛ إذا قدَّر اللهُ وأعان.

وإذا ظَهَرَ أن معنى الرواياتِ الثلاثِ (قبله، ومعه، وغيره) صحيحٌ عند ابنِ تيميَّةَ، فلا تعارُضَ فيها عنده حتى يَحْتاجَ إلى الجمعِ أو الترجيحِ بينها؛ لولا الصنعةُ الحديثيَّةُ، والبحثُ عن اللفظِ النبَويِّ؛ بسببِ وَحْدةِ مَخرَجِ الحديثِ، وفي الحقِّ: أن المتكلِّمين مِن المعتزِلةِ والأشاعرةِ وغيرِهم: هم الذين يحتاجون إلى الجمعِ أو الترجيحِ بين هذه الألفاظِ؛ فقد ظنُّوا التعارُضَ بينها؛ تبعًا لقولِهم بامتناعِ حوادثَ لا أوَّلَ لها؛ والصحيحُ: أن لا تعارُضَ هنا؛ سواءٌ قلنا بحوادثَ لا أوَّلَ لها، أو منَعْنا ذلك؛ إذْ لا شيءَ مع الله في الأزَلِ؛ فإنه المتفرِّدُ بالأوليَّةِ؛ فاعجَبْ مِن فسادِ حجَّتِهم!

٢- الكلامُ على لفظةِ: «شيء» في حديثِ عِمْرانَ، وفي كلامِ الطبَريِّ، وابنِ حزمٍ، وفي الآثارِ والنقولِ التي ركَنَ إليها الأستاذ:

أ- فمِن جهةِ نقلِ اللغة؛ قال صاحبُ «**اللسان**» (١/ ١٠٣): «المَشِيئةُ: الإرادةُ: شِئْتُ الشيءَ أَشاؤُهُ شَيْئًا ومَشِيئةً ومَشَاءَةً ومَشَائِيَةً: أَرَدتُّهُ، والاسمُ: الشِّيئةُ، عن اللِّحْيانيِّ. التهذيبُ: المَشِيئةُ: مصدرُ شاءَ يَشاءُ مَشِيئةً، وقالوا: «كلُّ شيءٍ بِشِيئةِ الله»، بكسرِ الشينِ؛ مِثْلُ شِيعةٍ، أي: بمشيئتِه».

فـ«الشيءُ» على هذا: مصدَرٌ مِن شاءَ يَشَاءُ؛ فـ«الشيءُ» هنا: هو المخلوقُ المحدَثُ بمشيئةِ الله وقدرتِهِ؛ فالعقلُ يَقْضي بأن هذا الشيءَ **لا يكونُ قديمًا معه.**

ب- ومِن جهةِ نصوصِ الشريعة: فالمرادُ بـ«الشيءِ» فيها: المعيَّنُ الموجودُ، ويدخُلُ فيه أفعالُ العبادِ الظاهرةُ والباطنةُ؛ فالشريعةُ إنما جاءت بإصلاحِ المعيَّن، والواقعِ الخارجيِّ، مِن الظواهرِ والبواطنِ؛ وهذه نصوصُ الشريعةِ، فاستقرِئْها إن شئتَ، وائْتِنا بخلافِ ذلك؛ **فالشيءُ لا يكونُ قديمًا معه.**

ج- ومن جهة المعنى؛ فإن «الشيءَ» بإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ -وإجماعِ الأشعريَّةِ، بل بإجماعِ غيرِ المعتزلة ومَن اتَّبَعهم- لا يُطلَقُ على المعدومِ (سواءٌ كان ممكِنًا، أو ممتنِعًا)، وإنما يُطلَقُ على الموجودِ في الخارج، والموجودُ في الخارجِ لا يكونُ إلا جزئيًّا معيَّنًا، ولا يكونُ كُلِّيًّا مطلَقًا؛ والمعيَّنُ حادثٌ بمشيئةِ الربِّ تعالى؛ **فلا يكونُ قديمًا معه.**

وعلى ذلك: فالمرادُ بـ«لا شيءَ معه»، أي: لا شيءَ معيَّنًا معه، أي: مِن هذا العالَمِ المشهودِ الذي أوَّلُهُ خلقُ العرشِ؛ وانظر إلى المطابَقةِ في جوابِ مَن أُوتِيَ جوامعَ الكَلِمِ ﷺ لسؤالِ أهلِ اليمَنِ في حديثِ عِمْرانَ عند البخاريِّ (٧٤١٨)، وغيرِه؛ قال: «اقْبَلُوا البُشْرَى يَا أَهْلَ اليَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ»، قَالُوا: قَبِلْنَا، جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، **وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ؟** قَالَ: **«كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ»**.

فقولُهم: «**لِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ؟**»، **أي:** عن أوّلِ مخلوقٍ في هذا الأمرِ، **أي:** في هذا العالَمِ المشهودِ؛ **فمعنى الحديثِ:** لم يكن شيءٌ -مِن هذا العالَمِ المشهودِ الذي تَسْألون عنه- معه؛ ومِن المقرَّرِ في الأصولِ والتفسيرِ: أن الأصلَ في الجوابِ أن يكونَ جاريًا على السؤالِ، وخلافُ ذلك يحتاجُ إلى دليلٍ صارف.

فحديثُ عمرانَ سؤالٌ عن أولِ هذا العالَمِ المشهودِ المعيَّنِ، ولا إشارةَ فيه إلى جنسِ العوالِمِ، أو جنسِ المخلوقات، أو حوادثَ لا أوَّلَ لها؛ ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾؟!

فهذه جهاتٌ عِدَّةٌ تدُلُّكَ على أن هذه النصوصَ وتلك النقولَ -التي استعان بها الأستاذُ- وغيرَها: ليس فيها ما ينقُضُ على ابنِ تيميَّةَ قولَه، بل ابنُ تيميَّةَ يذكُرُها في كتبِهِ، ويستشهِدُ بها، لكنْ على معناها الصحيح، الذي تدُلُّ عليه اللغةُ والأصولُ وأقوالُ المفسِّرين، لا على الفهمِ الاتِّفاقيّ، والاحتجاجِ الاعتباطيّ:

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتُ مُغَرِّبًا   شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

أما الجنسُ المتعاقِبُ لا إلى أوَّل: (حوادثُ لا أوَّلَ لها) -وهو الذي قال به ابنُ تيميَّةَ، وأنكرَهُ عليه القومُ-: فهو كُلِّيٌّ لا وجودَ له في الخارجِ؛ فوجودُهُ في الأذهان، لا في الأعيان، في العلم، لا في الخارج؛ فلا يُسمَّى «شيئًا» حتى عند الأشاعرةِ -فالشيءُ: هو المعيَّنُ المتشخِّصُ في الخارج- فلا يَشمَلُهُ إجماعُ ابنِ حزمٍ، ولا كلامُ الطبَريِّ، ولا ما ساقه الأستاذُ مِن أقوالٍ ونصوصٍ وآثارٍ؛ فكلُّ كلامِهم على أنْ لا شيءَ مع الله تعالى في الأزَلِ؛ فالنصوصُ والآثارُ المذكورةُ إنما هي في المعيَّناتِ الخارجيَّة، لا في الكلِّيَّاتِ الذهنيَّة، وكلامُ الشيخِ في حوادثَ لا أوَّلَ لها، إنما هو في الكلِّيَّاتِ الذهنيَّةِ، التي لا تُوجَدُ في الخارجِ جنسًا كلِّيًّا، بل وجودُها في الخارجِ في وجود آحادِها المعيَّنةِ المتعاقِبةِ لا إلى أوَّل.

والشيخُ ابنُ تيميَّةَ أيضًا يفرِّقُ في جميعِ كتبِهِ، بين الآحادِ التي تكونُ في الأعيان، والأجناسِ والكلِّيَّاتُ التي لا تكونُ إلا في الأذهان، أي: بين الآحادِ والأنواع، ونصوصُهُ التي تدُلُّك على ذلك تَملأُ الأوراقْ، وتسُدُّ الآفاقْ.

فلعلَّك رأيتَ -يا أستاذُ- كيف انقلَبَتْ حجَّتُكَ عليك؛ عقليَّةً كانت أو نقليَّةً، وسيأتيك مزيدٌ مِن قلبِ هذه الأدلَّة، بعونِ الأوَّلِ سبحانه الذي لا شريكَ له في أوليَّتِه.

وأخيرًا: فما ذكره (الأستاذُ عبد النبي)، مِن دَلالةِ المعقولِ في قولِهِ يخاطِبُ (الشيخ هاني): «**أما دلالة المعقول (وأشك في فهمك لها)، فلأنه إذا قلنا بقدم النوع ...**»، إلى آخِرِ مسطورِهِ في منشورِه، فله جوابٌ مستقِلٌّ خاصّ؛ لما تضمَّنه مِن خبطٍ وخلطٍ في المعقولاتِ بما لا يتصوَّرُهُ عاقلْ، ولم ينقُلْهُ عن أهلِ المعقولِ ناقلْ؛ فلندَعِ الكلامَ للحلقةِ الثانية، وعسى أن تكونَ قريبًا، ألهَمَنا اللهُ وإيَّاكم الرشاد، وأعاذنا مِن شرورِ أنفُسِنا وسيِّئاتِ الأعمال؛ وإليه نَلجَأُ، وبه نستعين.

وكتبه حسني الجهَنيّ

٦/ محرَّم/ ١٤٤٤هـ

٤/ أغسطس/ ٢٠٢٢م